

بيان إعلامي

جمع لقاء اليوم بين الأستاذ الدكتور/ ياسر دكروري رئيس الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني ووزير التعليم العالي ورئيس جامعة القاهرة والمشرف علي ادارة صندوق تطوير التعليم وذلك بمقر وزارة التعليم العالي. واثّر اعتراض على أسلوب الحوار فقد أنهى اللقاء دون تحقق الهدف منه والمتعلق بمناقشة وضع المقر الإداري والتكنولوجي للجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني والذي تنازعا فيه جامعة القاهرة.

وفي سياق متصل أثناء اليوم الدراسي وعقب واقعة الوزير بساعات فوجنت الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني بتوافد عدد ضخم من الأشخاص مفتولي العضلات مستقلين عدد من سيارات الميكروباص تحمل اسم جامعة القاهرة قاموا بمحاصرة مقر الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني من جميع الجهات ومحاوله اقتحامه بالقوة والسيطرة علي أبوابه، وتعرض عدد من العاملين بالجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني لإصابات نتيجة هذا التعدي تم إثباتها في التقارير الطبية الموثقة وتحرير محاضر رسمية به، كما تم تحرير محضر بالواقعة.

وإذ تؤكد الجامعة أن الألم يعتصر مسئوليتها وطلابها والعاملين بها على ما آل إليه الحال من استخدام ألفاظ لا تليق، والاستعانة بأشخاص حاولوا استخدام القوة خارج نطاق القانون، دونما أدنى اعتداد بقيمة الجامعة أو هيبه الدولة مما كان سيترتب عليه عواقب وخيمة في حال تصادم أولئك الأشخاص مع طلاب وموظفي وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني الذين مارسوا أقصى درجات ضبط النفس لمنع حدوث ما لا تحمد عقباه .

كيف كنا وكيف أصبحنا؟

بدأت الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني بخمسين طالباً في عام ٢٠٠٩ من خلال برنامجين دراسيين لتصل إلى أكثر من ألف طالب في مرحلة البكالوريوس وأكثر من ثلاثة آلاف وأربعمائة طالب من خلال ثلاثة مراكز دراسية في القاهرة وطنطا وأسيوط في توزيع جغرافي اهتم إلى جانب التواجد في القاهرة بتوفير فرص جيدة للتعلم في الدلتا وفي صعيد مصر، كما أنشأت الجامعة مركزاً متميزاً في إنتاج المقررات الإلكترونية، وشقت رافداً جديداً لمنظومة التعليم المصري يسهم في تنمية قدرات ومهارات الطلاب ورفع مستوى خريجي الجامعات المصرية لمستوى يضاهي الجامعات الأجنبية كما يتغلب على مشكلة الكثافة الطلابية بالجامعات الحكومية ، ثم توسعت الجامعة أكاديمياً لتبدأ العديد من البرامج الدراسية في مختلف التخصصات العلمية، كما وضعت الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني يدها في أيدي شقيقاتها من الجامعات المصرية الحكومية لتقديم الاستشارات المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة .

هذا وإن جميع برامجنا الدراسية وكلياتنا معادلة من المجلس الأعلى للجامعات ، وإن الجامعة بدأت بدعم من صندوق تطوير التعليم التابع لرئاسة مجلس الوزراء، وإن كافة البرامج الدراسية بالجامعة قد بدأت بموافقة وزير التعليم العالي بعد موافقة لجنة القطاع بالمجلس الأعلى للجامعات ، بالإضافة إلي أن وزارة التعليم العالي هي الجهة التي تحدد تنسيق القبول بالجامعة وعدد الطلاب، وأن مكتب القبول التابع للوزارة هو من يراجع ذلك، وأن شهادات الجامعة معتمدة.

وقد بدأت الجامعة واستمرت منذ بدء الدراسة بها بالعمل بأقل الموارد المتاحة، واعتمدت على الجهود الذاتية والتمويل الذاتي حين توقف صندوق تطوير التعليم منذ ديسمبر ٢٠١١ عن دعمها تماماً، وتمكنت من تحقيق النجاح في مختلف المجالات العلمية على المستوى المحلي والدولي، بل وحقت فائضاً مالياً لا يعود إلا على خدمة المجتمع لكونها جامعة لا تهدف إلى الربح.

فلمصلحة من يتم هذا السعي بإصرار نحو هدم كيان جامعة متميزة محلياً ودولياً هي الوحيدة من نوعها في مصر؟!!

إن كانت الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني قد آثرت الصمت عن تصدير المشكلة إلى الرأي العام حفاظاً على قيمة ومكانة التعليم في مصر ، إلا أنها لا يسعها أن تقف مكتوفة الأيدي حيال ما يتهدد مستقبل طلابها ويضر بالعملية التعليمية، لذلك كان هذا الخروج عن الصمت بقدر محدود إعراباً عن الاحتجاج على تلك التجاوزات ومطالبةً بحماية الجامعة وطلابها مما يحاك لها، مع احتفاظ الجامعة بحقها القانوني وبتفاصيل ما سكتت عن الإفصاح عنه للوقت المناسب"